ابن يهشّم رأس والده بإسطوانة غاز.. وشابان وشقيقتها يقتلون والدهم ويحرقون جثته.. وآخرون ينهون حياة والدهم بتهمة إفساد حياتهم..

آباء يبحثون عن حصانة تحميهم من بطش الأبناء!!

قانونيون: القانون لم يجعل للوالدين أي ميزة أو حصانة معنوية..

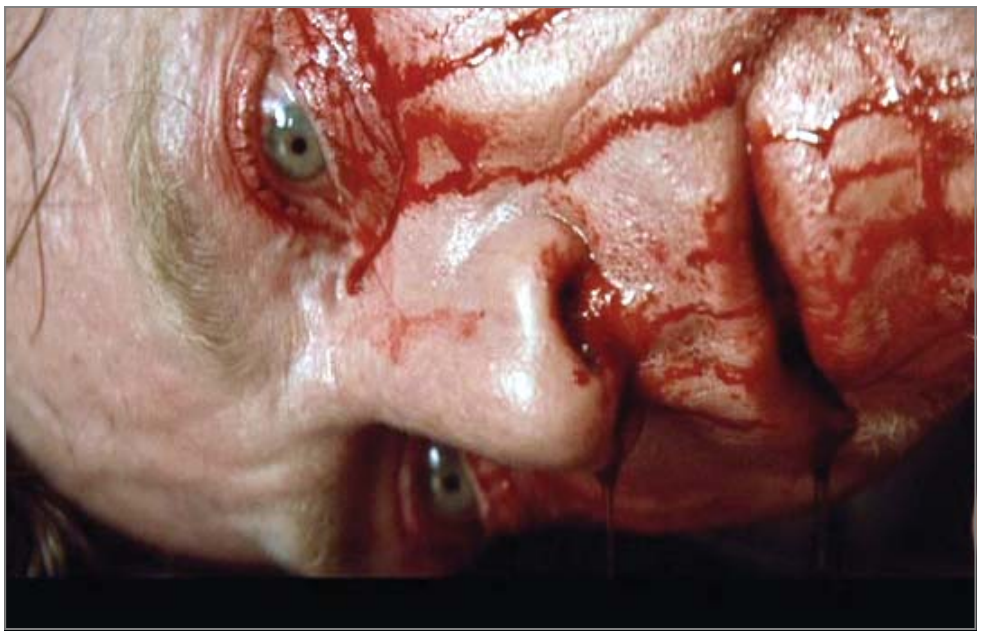

الأسرة/عادل عبده بشر

● يتجرد بعض الأبناء من مشاعر الإنسانية والرحمة في تعاملهم مع آبائهم المُسنين.. فبدلاً من الرأفة بمن كانوا سبباً في وجودهم وطاعتهم والتعامل معهم بإحسان.. يجازي البعض والديه بالعقوق والعصيان، ولا يقتصر ذلك على عدم طاعتهم وإنما يصل إلى حد الضرب والإهانة وأيضاً القتل.. فاضحت أورقة المحاكم تمتلىء بقضايا أسرية يشيب منها الولدان..

وفي هذه المساحة الصغيرة نسرد قضايا واقعية لعقوق الأبناء وجرائمهم ضد آبائهم.. ونسأل أهل القانون عن عقوبة المعتدي على أحد والديه!!

يُهشم رأس والده

مؤخراً ألقت الأجهزة الأمنية بمحافظة ذمار القبض على شاب في العشرينات من عمره قتل والده بصورة وحشية..

قالت الأجهزة الأمنية : أن الشاب قتل والده بواسطة أسطوانة غاز تستخدم في إنارة المصابيح، حيث هوى بها على رأس والده عدة مرات حتى هشمه تماماً..

وتفيد المعلومات أن علاقة الشاب بوالده كانت سيئة وازدادت سوءاً بعد قيام الشاب بتطليق زوجته منذ فترة، مشيرة إلى أن الجاني فشل في اقناع والده بإرجاع زوجته، فما كان منه إلا القيام بقتله!!

قتل بتهمة السحر

وفي محافظة إب قالت الأجهزة الأمنية أنها ألقت القبض على خمس أشخاص بينهم امرأة متهمين بقتل والدهم (٧٠ عاماً) مع حفيده الطفل قيس..

وأفادت أجهزة الأمن أنها عثرت على جثة المجني عليه مقتولاً في منزله وبعد قيامها بالتحريات تبث تورط اثنين من أبنائه موضحة أنها ضبطت ثلاثة آخرين من الأبناء تترواح أعمارهم بين ٢٢ – ٢٥ عاماً ثبت تواجدهم في المنزل لحظة وقوع جريمة مقتل أبيهم.

وأشارت أجهزة الأمن إلى أن التحقيقات مع المتهمين كشفت بأن الجريمة ارتكبت على خلفية اتهام الجناه لأبيهم بممارسة السحر والشعوذة لإفساد حياتهم.

قتل والده بسبب قات

وفي محافظة الضالع قالت الشرطة أن شاباً يبلغ من العمر ثلاثين عاماً أقدم على قتل والده الستيني إثر خلاف قات نشب بينهما..

وأوضحت الشرطة أن الشاب قام بإطلاق النار من بندقية آلي على والده البالغ من العمر ستين عاماً مما أدى إلى إصابته بعده طلقات نارية في أنحاء متفرقة من جسمه أودت بحياته في الحال.

بقايا جثة

وكانت المحافظة ذاتها قد شهدت مؤخراً جريمة بشعة تمثلت في قيام شابين وأختهما بقتل والدهم وإحراق جثته.

واعترف الجناة في محاضر التحقيقات الأولية معهم أن مشادة كلامية حصلت ليلة الحادثة بين الأب وأحد أبنائه بحضور ابنه الآخر وابنته وانتهت المشادة بالتهديد بالقتل، ثم ذهب الأب إلى النوم في الغرفة الخاصة به، بعد ذلك اتفق الإخوة الثلاثة وابن عمهم على التخلص من والدهم، وتولى الابن الذي دخل في مشادة كلامية مع والده هذه المهمة، حيث أخذ قطعة حديد وتوجه إلى غرفة نوم والده وضرب بها ر أسه فهشّم جمجمته وأرداه قتيلاً، وبعد أن تأكد مقتل الأب قاموا بتجميع الحطب إلى حوش المنزل وأضافوا إليها إطارين مستعملين لزيادة اللهب، ثم قاموا بأخذ جثة الأب ووضوعها فوق كومة الحطب وإشعال النار فيها، فاحترقت الجثة كاملة عدا الجمجمة وأجزاء من الأطراف، وكان لا بد من التخلص من هذه البقايا، فتم وضعها في كيس بلاستيكي ليتم رميه اليوم التالي في السائلة، وشاءت الأقدار أن تُكتشف جريمة الأبناء ويتم القبض عليهم وسجنهم.

عقوبة المعتدي على أحد والديه

ورداً على سؤال هل هناك قانون يعاقب الابن إذا اعتدى على أحد أبويه؟ قال المحامي والمستشار القانوني فيصل المجيدي : «لفظ الاعتداء شامل يدخل تحت عباءته عدة حالات ووقائع، فربما يحصل الاعتداء على حياة الإنسان بقتله أو على سلامة جسمه بأن يقطع له عضو أو يبتر جزء منه، وربما يكون الاعتداء بسيطاً ينشئ جرحاً ولا ينضبط مقداره، وقد يقتصر الاعتداء على الحرية الشخصية، وكلها جرائم رتّب لها القانون عقوبات تتفاوت في مقدارها حسب الجرم بتوفر جميع أركان الجريمة وشروطها وأدلتها، فلو أدى الاعتداء إلى القتل فإن العقوبة تكون القصاص، وفي حالة اقتصر أثر الجريمة على بتر عضو مثل اليد أو الرجل... إلخ، فإن العقوبة تكون القصاص ببتر يد أو رجل من قام بالفعل، وهكذا».

ويضيف المحامي المجيدي قائلاً : «يمكن لنا أن نجمل الاعتداء هنا على مجرد إحداث نتيجة غير القتل، مثل الاعتداء العمد البسيط الوارد في المادة (٢٤٤) عقوبات، التي حددت العقوبة بالأرش – على الجناية – والحبس مدة لا تزيد عن سنة أو الأرش والغرامة، هذا في حال أن الاعتداء لم يتسبب في عجز عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد عن عشرين يوماً أو تؤدي إلى المرض، أما وقد أدى إلى ذلك فإن القانون جعل الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو الغرامة، فضلاً عن الأرش».

ويواصل المحامي فيصل المجيدي قائلاً : «اللافت في الحالات السابق ذكرها أنها وردت في القانون حتى يزجر الجاني ويرتدع غيره، وهي للناس كافة، سواءً كان المجني عليه أباً أو أماً أو غيرهما، أي أن القانون لم يجعل للوالدين في حقيقة الأمر أية ميزة أو حصانة معنوية، مع أن للوالدين مكانة عظيمة في التشريع الإسلامي، وصلت إلى أن القرآن الكريم نص على عدم جواز أن يقول الولد لوالديه (أُفٍّ)، قال تعالى : (وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)، فكيف بنا والسؤال يتحدث عن حالة اعتداء، وكان اللازم أن يتم تدارك الأمر بجعل العقوبات على الابن أشد، وأن يُنظّم بقانون خاص كبقية الشرائح، مثل قانون الأحداث وقانون العمّال... إلخ، وهي خطوة سبقتنا إليها بعض الدول العربية والخليجية، مثل الكويت والسعودية – على حد علمي – أو على الأقل أن يتم إدراج نصوص خاصة تعاقب على عدم احترام الوالدين من الأبناء في إطار قانون العقوبات، وهنا لا يمكن للقاضي – والحال كذلك – إلا أن يحكم بموجب القواعد التي شرعت العقاب على كل من يعتدي على أحد الناس، مع التشديد في العقوبة بإيقاع حدها الأعلى».

العنف والقسوة في التعامل مع الأبناء

آباء بالبطاقة العائلية فقط

الدلال الزائد للأبناء يولد جيلا فاقد الثقة بنفسه

تحقيق/ زهور السعيدي

لقد أصبحت أساليب التربية الحديثة متقدمة جداً في عصرنا هذا ولم يعد الآباء متسلطين على أبنائهم بل أصبحت علاقتهم مليئة بالصداقة والحب، وحرية الرأي وأصبح الآباء متفهمين لمشاكل أبنائهم ومعاناتهم وطموحهم..

غير أن بعض الآباء مازالوا يمارسون التسلط على أبنائهم بشكل كبير وتتسم تربيتهم بالصرامة والعنف والقسوة.. فما الأسلوب الصحيح في التربية الحديثة.. هل القسوة المفرطة أم الدلال الزائد؟

التقت «الأسرة» بعض الآباء وبعض المختصين في الشئون الأسرية وبعض الأبناء، فإلى التفاصيل:

ظروف معيشية صعبة

إن الاستعداد والتخطيط وتهيئة الظروف المناسبة للمناقشة والطرح والحوار مع الأبناء ربما يكون هو الحل الأمثل في التربية وفي المناقشة معهم عن مشاكلهم والوصول الى الحل المثالي لها، غير أن مزاجية بعض الآباء وقسوتهم وطرق عقابهم لابنائهم قد تولد فيهم عقداً تتفاقم عبر الأيام وتلازمهم حتى الكبر.

يقول محمد صالح وهو أب لأربعة أبناء بأن الظروف المعيشية الصعبة والعمل الشاق قد يحول دون أن تجلس مع أطفالك ودون أن تنظر لهمومهم ومشاكلهم وأيضاً عدم القدرة على توفير كل ما يحتاجونه وما يطلبونه كأطفال فقساوة الحياة التي نعيشها ويعيشها معظم اليمنيين والظروف الصعبة التي يمرون فيها قد تقف حجر عثرة في طريق كل من يحاول إسعاد أطفاله فعندما يعمل الأب طوال اليوم في مختلف الأعمال الشاقة فلا يسعه عندما يصل بيته الا أن يسعى للراحة والنوم بعد يوم شاق ومليء بالعناء تاركاً أطفاله و همومهم لأمهم.

ويشاركه الرأي عبده محمد حيث يقول ان البيئة الصعبة والجافة التي عشناها ومازلنا نعيشها جعلتنا نربي جيلاً خالياً من الدلال وأحياناً لا التقي بأطفالي الا يوم الجمعة وهو يوم العطلة الرسمية فأنا أعمل حارس عمارة وأظل طوال الاسبوع خارج البيت ولا أرجع لأطفالي الا يوم الجمعة واحيانا اظل نائماً طوال اليوم لانه يوم راحتي فالظروف الصعبة التي نعيشها قد تحرم أطفالنا منا ومن الحوار والتفاهم معنا ويصبح هنا دور الأم كبيراً في التربية وتحتمل الأم جميع أعباء التربية للأبناء.

قسوة مفرطة

الأستاذة إيناس أحمد مدرية في مدرسة حكومية بمنطقة آزال تقول إنها تتكبد آلاف المعاناة أثناء تدريسها من بعض الطلاب في المدرسة الذين يتعاملون بالعنف في كل شيء ويعتدون على زملائهم بالضرب والكلام الجارح وهي ترجع هذه المعاملة الصادرة منهم الى اسباب اسرية تتعلق بأسلوب التربية في المنزل والمعاملة التي يتلقاها الطفل في بيته ومن ابويه وهكذا تنعكس عليه هذه التربية سلباً على زملائه في المدرسة. اما فاطمة احمد وتبلغ من العمر ٢٠ سنة فتقول إن والدي دائماً ما يختار لابنائه ما يريده وايضاً يقرر مصيرهم في كل شيء ومعاملته لنا لا تخلو من القسوة والعنف والصرامة وقد يصل الامر دائماً الى الضرب فلا حوار عنده ولا تفاهم ولم اعرف يوماً منه كلاماً جميلاً كل ما اسمعه منه الاستهزاء والصياح لدرجة اثناء جميعاً في البيت نخاف منه وعندما يذهب للعمل نتمنى أن لا يعود وعندما ننظر لاقراننا الاخرين مع آبائهم والحنان الذي يحظون به نتمنى أن يكون ابونا مثلهم فاحساسي اني واخواني محرومون من الحياة.

آباء لا وجود لهم

عبير احمد تبلغ من العمر٢٠- سنة تقول إن معاناتي اكثر من معاناة الجميع فما اصعب ان يكون لك اب ولكنه لا شيء وكأنه ليس موجوداً حيث تركني انا واختي عند عمتي بعد موت امي وتزوج بآخرى والى الان ما يقارب ١٢ سنة لا يسأل عنا ولا يأتي ليزورنا وكأننا لسنا اطفاله نحلم دوماً بزيارته او بكلمة جميلة يقدمها لنا او باتصال منه في يوم العيد ولكنه غير آبه بنا اطلاقاً وربما نسي أننا ابناؤه فالحرمان من الاب وهو موجود اصعب واشد من حرمان اليتيم لانه يعلم ان والده قد توفي اما نحن فنعلم انه حي وان لديه اطفالاً آخرن يعيش معهم ويدللهم فما اقساه من حرمان.

محقون

الانسان بشكل عام لايستيطع أن يعيش بدون العلاقات الاجتماعية ودوماً يحب مشاركة الاخرين في همومه وافراحه وافضل انواع الصداقة ما ينشأ في الاهل بين الأب وابنائه لانها دوماً تكون مبنية على الصراحة والصدق والاحترام حيث أن علاقة الآباء بأبنائهم يجب أن تكون مبنية على الحب والتفاهم والمودة وتشير الدراسات الى أن سوء المعاملة من قبل الاباء لابنائهم تعد من اهم المشاكل التي يعاني منها الاطفال حيث أن ٢٢٪ من الاطفال يعانون من سوء المعاملة منها تدني الاسباب المعيشية وكثرة البطالة والخلافات الاسرية ونشوء الأب في جو طفولي ملئ بسوء المعاملة والاضطهاد في الصغر.

ويشير المختصون في مجال علم النفس أنه من الضروري أن تكون لغة الحوار هي اللغة السائدة بينهم وعلاقة الآباء بأبنائهم يجب أن تكون علاقة صداقة لا علاقة استبداد وسيطرة وكبت لمشاعرهم وطموحهم واحلامهم وايضاً الدلال الزائد للابناء قد يولد جيلاً انانياً فاقد الثقة بنفسه وبعيداً عن تحقيق الذات ولا يجب ان تكون التربية بدون نفوذ الاهل وهيبتهم لانه في هذه الحالة سيكون الامر كالبحار الذي يسيّر القارب دون شراع.

المؤتمر الوطني للمرأة يدعو الى توحيد الرؤى المختلفة للتيارات والتوجهات النسوية

تقرير/ أمل الجندي

■،، أكد المؤتمر الوطني للمرأة الذي عقد تحت شعار «معاً في المسار.. معاً في صنع القرار» إلى ضرورة توحيد رؤى مختلف التيارات والتوجهات النسوية في إطار أولويات يجب كفالتها في لجان المرحلة الإنتقالية والدستور والقوانين لتحقيقها على الواقع.

ودعت حورية مشهور وزيرة حقوق الانسان مختلف أطياف الفعاليات السياسية والحكومة في الساحة الوطنية لتأييد ومناصرة تلك المطالب والعمل بآلية موحدة لدخول النساء إلى مؤتمر الحوار الوطني وضمان بيئة تشريعية تعزز وتكفل حماية حقوق المرأة وبما يحقق القضاء على كافة التمييز ضدها ويحقق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص في جميع المجالات وفق آلية تنفيذية واضحة.

وأكدت مشهور أن المرأة اليمنية قد تعرضت للتهميش والإقصاء وعدم تمكينها من كامل حقوقها لفترات طوال، بالرغم من نضالها لتحقق ما أمكن من تلك المطالب والحقوق. واليوم المرأة اليمنية مصممة على أن تواكب التغيير الذي كان لها الدور البارز والفعال في إحداثه، وتطالب باعتماد آلية تنفيذية واضحة تساعدها على دخول مؤتمر الحوار الوطني الشامل بما يضمن إشراكها في جميع لجانه، وكذا لجان المرحلة الانتقالية الثانية. كما أشارت إليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بنسبة لا تقل عن (٣٠٪).

ومن جانبها نوهت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة على ضرورة ضمان شراكة المرأة في جميع مراكز صنع القرار وفي الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة وفي جميع سلطات الدولة الثلاث(التشريعية والتنفيذية والقضائية) بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) ، بالإضافة إلى تحقيق الضمان الكافي والحماية اللازمة لحقوق المرأة المتضررة والمنتهك حقوقها جراء النزاعات المسلحة كجزء أساسي من تحقيق العدالة الانتقالية. بما يضمن الشراكة الفاعلة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكفل حقوقها وأهمها تنفيذ حق التعليم الإلزامي والمجاني والصحة العامة والصحة الإنجابية بشكل خاص، والإسهام في ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة التي تراعي ضرورة إدماج رؤى الشباب ومطالبهم وفقاً لمعايير الحكم الرشيد.

وخرج المؤتمر الوطني للمرأة بالعديد من التوصيات أبرزها:

– ضرورة تحسين البيئة التشريعية والقانونية بما يضمن شراكة حقيقية للمرأة اليمنية في مختلف المجالات بعدالة وإنصاف وتطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص تحقيقاً للمساهمة الفاعلة في العملية التنموية الشاملة كإجراءات وأولويات عاجلة في جميع لجان المرحلة الإنتقالية وبصفة عاجلة وبنسبة لا تقل عن (٣٠٪).

وضمان نسبة (٣٠٪) في الدستور القوانين لإشراك المرأة في جميع مواقع صنع القرار على مستوى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المنتخبة وغير المنتخبة.

– إدماج موازنة النوع الاجتماعي ضمن موازنة الدولة العامة على مستوى كل مؤسسة حكومية، وزيادة فرص استفادة المرأة من شبكة الأمان الاجتماعي والتمويل الأصغر، والعمل على رفع القدرة التنافسية للنساء وزيادة فرص تشغيل النساء في سوق العمل.

٣– دعم المؤسسات الشبابية السياسية سواءً كانت رسمية أم أهلية وضرورة العمل على التنشئة السياسية في مراحل التعليم في المدارس وصولاً إلى الجامعات والمعاهد.

– إدماج رؤى الشباب في العملية التنموية من خلال خطوات وإجراءات فعالة بناءً على إستراتيجية جديدة للشباب بما يضمن إدماجهم في العمليات التنموية، السياسية والثقافيةوالإقتصاديةوالاجتماعية.

– وضع آلية تنفيذية عبر لجنة متابعة برئاسة وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق مع الأطراف المعنية وفقاً لشروط مرجعية واضحة لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للمرأة الخاص بالمرأة بأسرع وقت ممكن لمتابعة التنفيذ.

– توظيف القابلات والعاملات الصحيات بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) وخاصة في المناطق الريفية.

– الموافقة على مشروع قانون الأمومة المأمونة وتطبيق إجراءاته التنفيذية.

كان المؤتمر برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء /رئيس المجلس الأعلى للمرأة /الأستاذ محمد سالم باسندوة ،نظمت وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة المؤتمر الوطني للمرأة بالتعاون مع مشروع استجابة الوكالة الأمريكية للتنمية خلال اليومين ١٩– ٢٠مارس من الأسبوع الماضي وبحضور ومشاركة فاعلة من جميع الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد كبير من الخبراء والناشطين الداعمين لقضايا المرأة سعياً لضمان حقوق المرأة اليمنية وعكسها في الدستور والقوانين بما يكفل تنفيذها ورفعها إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل.